شركة إم بي للهندسة
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2021

وتقرير الفحص المحدود عليها

تقرير مراقب الحسابات
بشأن الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة الدورية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١
لشركة إم بى للهندسة M.B شركة مساهمة مصرية

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة إم بى للهندسة **M.B**

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالى المستقل المرفق لشركة إم بى للهندسة **M.B** شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامه وغيرها من الايضاحات المتممة الأخرى . والادارة هى المسئولة عن اعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية وتنحصر مسئوليتنا فى ابداء استنتاج على القوائم المالية المستقلة الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) للفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها " ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة اساسية من اشخاص مسئولين عن الامور المالية والمحاسبية ، وتطبيق اجراءات تحليلية، وغيرها من اجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية .

الاستنتاج:-

وفى ضوء فحصنا المحدود ، لم ينم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وعن ادائها المالى عن الفترة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية .

القاهرة فى ١١ / ١١ / ٢٠٢١

محاسبون ومراجعون قانونين
دكتور/ هشام أحمد لبيب وشركاه TIAG
زميل جمعيه الضرائب المصرية
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٦٨
سجل بالبنك المركزى رقم ٢٢٥
س.م.م ٦٥١٣

TIAG

قائمة المركز المالي المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في 30سبتمبر 2021

	ايضاح	30 سبتمبر 2021 جنيه مصري	31 ديسمبر 2020 جنيه مصري
أصول غير متداولة			
أصول ثابتة	(1-4)	5,977,532	6,419,370
مشروعات تحت التنفيذ	(2-4)	3,879,937	2,249,857
استثمارات في شركات تابعة	(5)	29,075,575	29,075,575
اصول ضريبية مؤجلة	(15)	67,831	368,228
إجمالي أصول غير متداولة		**39,000,875**	**38,113,030**
أصول متداولة			
عملاء واوراق قبض	(6)	-	13,121
مصروفات مدفوعة مقدما وأرصدة مدينة أخرى	(7)	819,516	246,043
مستحق من أطراف ذات علاقة	(1-8)	7,019,237	8,696,632
النقديه وما في حكمها	(9)	109,471	128,839
إجمالي الأصول المتداولة		**7,948,224**	**9,084,635**
إجمالي الأصول		**46,949,099**	**47,197,665**
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(10)	33,000,000	33,000,000
احتياطي قانوني		54,446	54,446
أرباح مرحلة		2,398,114	2,168,420
ناتج تعديل تكلفة اصول ثابتة		48,744	227,889
أرباح العام / الفترة		72,421	50,549
إجمالي حقوق الملكية		**35,573,725**	**35,501,304**
التزامات غير متداوله			
التزامات متداولة			
موردون واوراق دفع	(11)	279,366	173,919
مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	(12)	253,251	127,418
ضريبة الدخل المستحقة		198,700	122,962
مستحق لأطراف ذات علاقة	(2-8)	10,644,057	11,272,062
إجمالي الالتزامات المتداولة		**11,375,374**	**11,696,361**
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		**46,949,099**	**47,197,665**

رئيس القطاع المالي
أ/ محمد أحمد صالح على

العضو المنتدب
م / احمد بهاء الدين أحمد شلبي

الايضاحات المرفقة من ايضاح رقم (1) الى الايضاح رقم (23) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية

شركة ام بي للهندسة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2021

	ايضاح	الفترة من 1 يناير 2021 الى 30 سبتمبر 2021 جنيه مصري	الفترة من 1 يناير 2020 الى 30 سبتمبر 2020 جنيه مصري	الفترة من 1 يوليو 2021 الى 30 سبتمبر 2021 جنيه مصري	الفترة من 1 يوليو 2020 الى 30 سبتمبر 2020 جنيه مصري
المبيعات		-	-	-	-
تكلفة المبيعات		-	-	-	-
مجمل الربح		**-**	**-**	**-**	**-**
المصروفات العمومية والإدارية	(16)	(3,514,337)	(105,950)	(1,421,000)	(10,524)
أرباح (خسائر) التشغيل		**(3,514,337)**	**(105,950)**	**(1,421,000)**	**(10,524)**
ايرادات اخري	(17)	4,116,671	280,000	1,759,477	40,000
مصروفات تمويلية		(30,816)	(105,661)	(19,864)	(34,298)
فروق تقييم عملات اجنبية		-	11,415	8,298	6,310
أرباح (خسائر) الفترة قبل الضرائب		**571,518**	**79,804**	**326,911**	**1,488**
ضريبة الدخل	(13)	(198,700)	(103,915)	(116,755)	(61,460)
الضريبة المؤجلة	(14)	(300,397)	85,960	(199,597)	85,960
أرباح الفترة		**72,421**	**61,849**	**10,559**	**25,988**
نصيب السهم في الأرباح	(18)	**0.0010**	**0.0008**	**0.0001**	**0.00035**

رئيس القطاع المالي
أ/ محمد أحمد صالح على

العضو المنتدب
م / احمد بهاء الدين أحمد شلبي

الايضاحات المرفقة من ايضاح رقم (1) الى الايضاح رقم (23) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية

قائمة الدخل الشامل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2021

	الفترة من 1 يناير 2021 الى 30 سبتمبر 2021 جنيه مصري	الفترة من 1 يناير 2020 الى 30 سبتمبر 2020 جنيه مصري	الفترة من 1 يوليو 2021 الى 30 سبتمبر 2021 جنيه مصري	الفترة من 1 يوليو 2020 الى 30 سبتمبر 2020 جنيه مصري
صافي أرباح الفترة	72,421	61,849	10,559	25,988
يخصم				
الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل	**72,421**	**61,849**	**10,559**	**25,988**

الايضاحات المرفقة من ايضاح رقم (1) الى الايضاح رقم (23) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2021

30 سبتمبر 2020	رأس المال	احتياطي قانوني	أرباح مرحلة	الدخل الشامل	ناتج تعديل تكلفة اصول ثابتة	إجمالي
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الرصيد في 1 يناير 2020	**33,000,000**	**54,446**	**1,976,287**	**46,727**	**466,749**	**35,450,755**
أرباح مرحلة	-	-	(46,727)	(46,727)	-	-
المحول الى الاحتياطي القانوني	-	-	-	-	-	-
المستهلك من ناتج تعديل الاصول الثابتة في الارباح المرحلة	-	-	179,145	-	(179,145)	-
أرباح الفترة	-	-	-	61,849	-	61,849
الرصيد في 30 سبتمبر 2020	**33,000,000**	**54,446**	**2,108,705**	**61,849**	**287,604**	**35,512,604**

تضمن مبلغ اهلاك بقيمة 179,145جنيه مصري يمثل الجزء المحقق لاستخدام الشركة للأصول المعاد تقييمها طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (13) ويتم تحويل ذلك الجزء من ناتج تعديل تكلفة الاصول في جانب حقوق الملكية الى حساب الارباح والخسائر المرحلة.

30 سبتمبر 2021	رأس المال	احتياطي قانوني	أرباح مرحلة	الدخل الشامل	ناتج تعديل تكلفة اصول ثابتة	إجمالي
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الرصيد في 1 يناير 2021	**33,000,000**	**54,446**	**2,168,420**	**50,549**	**227,889**	**35,501,304**
أرباح مرحلة	-	-	50,549	(50,549)	-	-
المستهلك من ناتج تعديل الاصول الثابتة في الارباح المرحلة	-	-	179,145	-	(179,145)	-
أرباح (خسائر) الفترة	-	-	-	72,421	-	72,421
الرصيد في 30 سبتمبر 2021	**33,000,000**	**54,446**	**2,398,114**	**72,421**	**48,744**	**35,573,725**

* يتضمن مبلغ اهلاك بقيمة 179,145 جنيه مصري يمثل الجزء المحقق لاستخدام الشركة للأصول المعاد تقييمها طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (13) ويتم تحويل ذلك الجزء من ناتج تعديل تكلفة الاصول في جانب حقوق الملكية الى حساب الارباح والخسائر المرحلة

الايضاحات المرفقة من ايضاح رقم (1) الى الايضاح رقم (23) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية.

شركة ام بي للهندسة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2021

	(ايضاح)	30 سبتمبر 2021	30 سبتمبر 2020
		جنيه مصري	جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:			
أرباح الفترة قبل ضرائب الدخل		571,518	79,804
إهلاك أصول ثابتة	(1-4)	441,838	604,338
فروق تقييم عملة		-	11,415
أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل		**1,013,356**	**695,557**
التغير في العملاء وأوراق القبض	(6)	13,121	20,411
التغير في مصروفات مدفوعة مقدما وأرصدة مدينة أخرى	(7)	(573,473)	117,655
التغير في المستحق من / الى أطراف ذات علاقة	(8)	1,049,390	(60,734)
التغير في موردون وأوراق دفع	(11)	105,447	(347,836)
التغير في مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	(12)	125,833	(119,721)
فروق تقييم عملة		-	(11,415)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		**1,733,674**	**293,917**
ضريبة الدخل المدفوعة		(122,962)	(59,800)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		**1,610,712**	**234,117**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لمشروعات تحت التنفيذ		(1,630,080)	-
صافي التدفقات الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		**(1,630,080)**	**-**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
متحصلات من تسهيلات ائتمانية		-	70,830
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		**-**	**70,830**
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة		(19,368)	304,947
النقدية وما في حكمها أول الفترة		128,839	137,057
النقدية وما في حكمها أخر الفترة	(3-9,14)	**109,471**	**442,004**

الايضاحات المرفقة من ايضاح رقم (1) الى الايضاح رقم (23) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية.

1 -نبذة عن الشركة

1-1 تأسيس الشركة

تأسست شركة إم بي للهندسة M.B(شركة مساهمة مصرية) بتاريخ 1981/08/20 وتم تدرج تغيير شكلها القانوني حتى أصبحت شركة مساهمة طبقا لأحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية ووفقاً لأحكام قانون رقم159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية، وتم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم 87701 بتاريخ 1990/11/13.

2-1 غرض الشركة

الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية وأعمال المقاولات مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها والتي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

3-1 السنة المالية

تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في نهاية ديسمبر من كل عام.

4-1 عنوان الشركة

10 شارع عمر بن الخطاب – الدقي – الجيزة.

5-1 اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2021 من مجلس إدارة الشركة بالجلسة المنعقدة في 11 نوفمبر 2021

أحداث هامة

بتاريخ 31 مارس 2016 تم تداول أسهم الشركة في بورصة النيل.

تطبيقا لاستراتيجية مجلس ادارة الشركة في عملية اعادة الهيكلة التشغيلية للأنشطة التجارية الخاصة بها من خلال شركاتها التابعة بموجب اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في 7 نوفمبر 2016 والمعتمدة بموجب اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة في 22 أبريل 2017 بتحويل الأنشطة التجارية لشركاتها التابعة . وذلك استكمالا لاستراتيجية الشركة في تخصص كل قطاع نتج عن ذلك عدم وجود مبيعات بقائمة الدخل المستقلة وذلك مع تحميل الشركات التابعة ببعض المصروفات المشتركة بها وفقا للأسس الفعلية للاستخدامات التشغيلية لها بالإضافة الى اتعاب الإدارة كما هو موضح بايضاح (16) و(17).

2- أسس إعداد القوائم المالية

1-2 الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للشركة طبقاً لأحكام القوانين المحلية وقد أعدت الشركة أيضاً القوائم المالية المجمعة للشركة وشركتها التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي تمتلك فيها المجموعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديها القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة.

ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة من إدارة الشركة ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة في هذه القوائم المالية المستقلة. يجب على مستخدمي هذه القوائم المالية المستقلة أن يقرأها مع القوائم المالية المجمعة، حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للشركة وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق ملكية المجموعة ككل.

2-2 اطار العرض

أعدت القوائم المالية الدورية المستقلة طبقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية . وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع الى المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للاحداث والمعاملات التى لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها .

3-2 أسس اعداد القوائم المالية الدورية المستقلة

أعدت القوائم المالية الدورية المستقلة طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا مايتعلق باعادة تقييم الادوات المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة بحسب الاحوال .

4-2 عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة وعملة عرض القوائم المالية.

5-2 استخدام التقديرات والحكم الشخصي

إن إعداد القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة استخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية حيث يتم بناءاً عليه تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها مراجعة تلك التقديرات إذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة فقط أما إذا كانت تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة وعلى الفترات المستقبلية عندئذ تدرج هذه الفروق في هذه الفترة والفترات المستقبلية.

3- أهم السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية.

1-3 ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية أولياً باستخدام أسعار الصرف في تاريخ حدوث المعاملة.
يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ القوائم المالية، ويتم إدراج كافة فروق العملة بقائمة الدخل.
يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ الاعتراف الأولى.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تحددت فيه القيمة العادلة.

2-3 الأصول الثابتة وإهلاكاتها

1-2-3 الاعتراف والقياس

يتم إثبات الأصول الثابتة المملوكة والتي يحتفظ بها لاستخدامها في الإنتاج أو توفير السلع أو الخدمات أو للأغراض الإدارية بالتكلفة وتظهر الأصول الثابتة بالميزانية بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك والخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة.

هذا وتتضمن تكلفة الأصل كافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل واللازمة لتجهيزه إلى الحالة التي يتم تشغيله بها في الغرض الذي قررت الإدارة اقتناء الأصل من أجل هو في موقعه.
عندما يتكون الأصل من مجموعة من المكونات الرئيسية التي تختلف أعمارها الإنتاجية يتم اعتبار كل من هذه المكونات أصلاً بذاته.
يتم تسجيل الأصول في مرحلة الإنشاء للإنتاج أو للأغراض الإدارية بالتكلفة وتتضمن التكلفة أتعاب المهنيين وكافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل.

هذا ويتم البدء في إهلاك هذه الأصول عندما يتم الانتهاء من إعدادها للاستخدام في الغرض المحدد لها وبإتباع نفس الأسس المتبعة في باقي الأصول يتم تسجيل تكاليف قطع الغيار الاستراتيجية المتعلقة بالأصول الثابتة ضمن بند الآلات والمعدات ويتم إهلاكها على مدار العمر الإنتاجي المقدر للأصل المتعلق بها.

2-2-3 النفقات اللاحقة على الاقتناء

يتم رسملة التكاليف الخاصة بإحلال أصل ثابتا ومكون رئيسي من المكونات التي يتم اعتبار كل منها أصلاً وكذا تكاليف العمرات الجسيمة التي تتم بعد تاريخ الاقتناء. هذا ويتم رسملة أي نفقات لاحقة على الاقتناء إذا ما كان سيترتب عنها زيادة العائد الاقتصادي المستقبلي للأصل. وفيما عدا ذلك فإن كافة النفقات الأخرى يتم تحميلها على قائمة الدخل كمصروف عند تكبدها.

3-2-3 الإهلاكات

يتم تحميل مصروف الإهلاك على قائمة الدخل وفقا لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول أو العمر الإنتاجي للمكونات الرئيسة للأصول التي يتم اعتبار كل منها أصلاً بذاته (فيما عدا الأراضي حيث لا يتم إهلاكها).

وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة ومعدلات الإهلاك لكل بند من بنود الأصول الثابتة:

بيان الأصول	عدد السنوات
مباني وتجهيزات	25-15
وسائل نقل وانتقال	8-3
حاسبات آليه	6-4
أثاث وديكورات	5-3
أجهزة وآلات وأدوات	8-3

ويتم بدء اهلاك الأصل عندما يكوم الأصل صالحا للاستخدام في الغرض المعد لأجله. وفي تاريخ القوائم المالية تتم اعادة النظر في طرق الإهلاك والأعمار الانتاجية للأصول وقيمتها التخريدية.

3-3 مشروعات تحت التنفيذ

يتمثل هذا البند في المبالغ التي تم انفاقها بغرض انشاء أو شراء أصول ثابتة حتى تصبح جاهزة للاستخدام في التشغيل حينئذ تحول التكلفة لبند الأصول الثابتة، وتظهر المشروعات تحت التنفيذ في المركز المالي بالتكلفة. لا يتم تحميل أية اهلاكات حتى استكمال المشروع وتحويله للأصول الثابتة مخصوما منها مجمع الانخفاض في القيمة (إن وجد).

4-3 استثمارات في شركات تابعة

الشركات التابعة هي كل الشركات (بما فيها الشركات لأغراض خاصة) والتي تمتلك الشركة القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية والتي تكون عادة من خلال تملكها لأكثر من نصف حقوق التصويت، ويتم اخذ حقوق التصويت المحتملة التي يمكن ممارستها او تحويلها في الاعتبار عند تحديد مدى سيطرة الشركة.

يتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة باستخدام طريقة التكلفة حيث يتم إثبات الاستثمارات في شركات تابعة بتكلفة الاقتناء مخصوما منها الاضمحلال في القيمة، ويتم تقدير الاضمحلال لكل بند على حده ويتم اثباته في قائمة الدخل.

5-3 تقييم المخزون

يتم تقييم المخزون طبقاً للأسس التالية:

على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وباستخدام طريقة المتوسط المرجح عند حساب المنصرف من المخزون، وصافي القيمة البيعية هي سعر البيع التقديري في سياق النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام والتكلفة التقديرية اللازمة لإتمام البيع.

يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة المخزون إلى صافي القيمة البيعية وجميع خسائر المخزون ضمن تكلفة المبيعات بقائمة الدخل في الفترة التي حدث فيها الانخفاض أو الخسارة. ويتم الاعتراف برد الانخفاض في المخزون الناتج من الارتفاع في صافي القيمة البيعية بقائمة الدخل كتخفيض من تكلفة المبيعات في الفترة التي حدث فيها الرد.

6-3 العملاء وأوراق القبض والمدينون والحسابات المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء وأوراق القبض والمدينون والحسابات المدينة الأخرى بالقيمة الأصلية للفاتورة أو المعاملة ناقصاً خسائر الاضمحلال يكون مخصص اضمحلال قيمة المدينين عندما يكون هناك أدلة موضوعية على أن الشركة لن تتمكن من تحصيل كل المبالغ المستحقة طبقا لشروط التعاقد الأصلية ويؤخذ في الاعتبار عند تحديد احتمالية اضمحلال المدينون التجاريون كل من أو أي من العوامل التالية المصاعب المالية للمدين أو احتمالات التعثر والافلاس أو اعادة الهيكلة المالية أو التقصير أو عدم الالتزام في السداد لمدة تزيد عن فترات الائتمان الممنوحة. ويتم قياس خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال بقائمة الدخل، ويتم الاعتراف برد خسائر الاضمحلال في الفترة التي حدث فيها الرد.

7-3 النقدية بالصندوق ولدى البنوك

لأغراض إعداد القوائم المالية فإن النقدية بالصندوق ولدى البنوك تتمثل في النقدية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل التي تستحق خلال ثلاثة أشهر، ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة الغير مباشرة.

8-3 المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تتمثل الأطراف ذوي العلاقة في كل من الشركات التابعة وكبار المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة وتمثل أيضاً الشركات المسيطر عليها أو خاضعة لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذوي العلاقة، ويتم اعتماد الشروط والسياسات التسعيرية للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وفقا للشروط الموضوعة من قبل مجلس الإدارة .

9-3 الموردون والدائنون والحسابات الدائنة الأخرى

تمثل الالتزامات التي سيتم سدادها مستقبلاً مقابل السلع المستلمة والخدمات المؤداة للشركة سواء وردت فواتيرها من الموردين أم لم ترد بعد

10-3 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عند وجود التزام حالي قانونى أو حكمي أو التزام مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عليه تدفق خارج لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ الميزانية وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالي.

وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام.

القضايا القانونية

قد تكون الشركة طرفا مدعى أو مدعى عليه فى قضايا مختلفة أمام المحاكم . ويتم متابعة هذه القضايا بعناية من جانب ادارة الشركة والمستشار القانونى لها ويتم تقييمها بصورة دورية كما أن الشركة لاتتوقع أن يكون لها تأثير جوهرى على القوائم المالية للشركة وعندما يكون من المحتمل أن تسفر هذه القضايا عن التزامات مالية على الشركة فإنه يتم الاعتراف بمخصص فى القوائم المالية المستقلة .

11-3 الاقتراض وتكلفة الاقتراض

الاقتراض

يتم الاعتراف بالاقتراض مبدئياً بالقيم التي تم استلامها ويتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال عام ضمن الالتزامات المتداولة، ما لم يكن لدى الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ الميزانية، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الالتزامات طويلة الأجل.

يتم قياس القروض والاقتراض بفوائد بعد الاعتراف المبدئي على أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد الالتزامات بالإضافة إلى عملية الاستهلاك بطريقة معدل الفائدة الفعال بقائمة الدخل.

تكلفة الاقتراض

يتم رسملة تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرةً باقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل والذي يتطلب فترة زمنية طويلة لتجهيزه للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه كجزء من تكلفة الأصل، ويتم تحميل تكلفة الاقتراض الأخرى كمصروف في الفترة التي تحققت فيها. تتمثل تكاليف الاقتراض في الفوائد والتكاليف الأخرى التي تنفقها الشركة لاقتراض الأموال.

12-3 الاحتياطيات

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجنب 5% من صافي ربح العام لتكوين احتياطي قانونى حتى يبلغ هذا الاحتياطي 50% من رأس مال الشركة المصدر ويستخدم الاحتياطي بناءاً على قرار من الجمعية العامة وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة.

13-3 قياس تحقق الإيراد

مبيعات السلع أوتأدية الخدمة

يجب على المنشأة أن تعترف بما تم تخصيصه من سعر المعاملة (الذى يستثنى تقديرات المقابل المتغير المقيدة) لإلتزام أداء كإيراد عند (أو على مدار) الوفاء بإلتزام أداء ويجب على المنشأة أن تأخذ فى الاعتبار شروط العقد وممارستها التجارية المعتادة لتحديد سعر المعاملة وسعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذى تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيها مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها للعميل بإستثناء المبالغ التى يتم تحصيلها بالنيابة عن اطراف ثالثة (على سبيل المثال ضريبة القيمة المضافة) يتضمن المقابل المتعهد به فى عقد مع عميل مبالغ ثابتة أو مبالغ متغيرة أو كليهما.

يجب على المنشأة أن تقوم بالمحاسبة عن عقد مع عميل يقع ضمن نطاق هذا المعيار فقط عند استيفاء جميع الضوابط التالية:-

أطراف العقد قد اتفقت على العقد (خطياً أو شفاهة أو وفقاً لممارسات تجارية معتادة أخرى) وأن تكون متعهدة بأداء إلتزاماتها.

بإمكان المنشأة تحديد حقوق كل طرف فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التى سيتم تحويلها.

ج- بإمكان المنشأة تحديد شروط سداد مقابل السلع أو الخدمات التى سيتم تحويلها.

د- للعقد مضمون تجارى (أى أن يكون من المتوقع أن تتغير المخاطر أو توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة نتيجة للعقد).

من المرجح أن تقوم المنشأة بتحصيل المقابل الذى سيكون لها حق فيها فى مقابل السلع أو الخدمات التى سيتم تحويلها الى العميل وفى تقييم ما إذا كانت قابلية مبلغ للتحصيل مرجحة فإنها يجب على المنشأة أن تأخذ فى الإعتبار فقط قدره العميل ونيتها فى أن يسدد ذلك المبلغ عندما يصبح مستحقاً وقد يكون مبلغ المقابل الذى سوف يكون للمنشأة الحق فيها أقل من السعر المبين فى العقد إذا كان المقابل متغيراً نظراً لأن المنشأة قد تمنح العميل تخفيضاً سعرياً.

الفوائد الدائنة

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمنى النسبى مأخوذاً فى الإعتبار أصل المبلغ القائم ونعدل الفائدة الفعال على مدار الفترة حتى تاريخ الإستحقاق.

الإيرادات الأخرى

تثبت إيرادات التشغيل الأخرى طبقاً لمبدأ الإستحقاق.

إيرادات الإستثمارات من الشركات التابعة

تثبت إيرادات الشركة من إستثماراتها فى الشركات المستثمر بها عند صدور الحق للشركة فى الحصول على التوزيعات وذلك من خلال إعتماد توزيعات الأرباح بواسطة الجمعية العامة لمساهمى الشركات المستثمر فيها.

14-3 المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

15-3 الضرائب الدخلية والأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري.

ضرائب الدخل الجارية

يتم تقييم أصول والتزامات ضرائب الدخل للفترة الجارية والفترات السابقة وفقاً للمبلغ المتوقع استرداده أو سداده لمصلحة الضرائب.

ضرائب الدخل المؤجلة

يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة باتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالميزانية (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.

يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية الانتفاع بهذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية، ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية.

16-3 عقود استئجار الاصول

معاملات البيع واعادة الاستئجار

اذا قام البائع المستأجر (بتحويل اصل لمنشأة أخرى) المشترى المؤجر وأعادت استئجار هذا الأصل مرة أخرى من المشترى المؤجر المحاسبة من عقد التحويل وعقد التأجير وفقا لما يلى:-

تقييم ما إذا كانت عملية تحويل الأصول هى عملية بيع

تقوم الشركة بتطبيق المتطلبات اللازمة لتحديد متى يتم استيفاء التزام الأداء فى معيار المحاسبة المصرى رقم 48 .
الايرادات من العقود مع العملاء لتحديد ما إذا كان تحويل الأصل يتم المحاسبة عنه أنه عملية بيع لهذا الأصل.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة فى معيار المحاسبة المصرى رقم 48 الايرادات من عقود العملاء للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر قياس أصل "حق الانتفاع" الناتج عن اعادة الإستئجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الانتفاع الذى يتم الابقاء عليه بواسطة البائع المستأجر. وبناء عليه يجب على البائع المستأجر أن يعترف فقط بمبلغ أى ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشترى

يجب على المشترى المؤجر المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر فى هذا المعيار.

إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوى القيمة العادلة للأصل أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الأتية لقياس متحصلات البيع بالقيم العادلة

يجب المحاسبة على أى نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الايجار.

ويجب المحاسبة عن أى زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل اضافى مقدم بواسطة المشترى المؤجر للبائع المستأجر.

ويجب المحاسبة عن أى زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل اضافى مقدم بواسطة المشترى المؤجر للبائع المستأجر .

يجب على المنشأة قياس أى تعديل يحتمل طلبه على اساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلى:

الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل

الفرق بين القيمة الحالية للدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الايجار بأسعار السوق.

عقود الإيجار التى تكون الشركة فيها كمستأجر (تأجير تشغيلى)

يتم فى تاريخ بداية عقد الايجار باثبات اصل "حق الانتفاع" والتزام عقد الايجار الا انه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الايجار قصيرة الاجل او عقود الايجار التى يكون فيها الاصل محل العقد ذا قيمة منخفضة وفى هذه الحالة يتم اثبات دفعات الايجار المرتبطة بتلك الايجارات باعتبارها مصروفا اما بطريقة القسك الثابت على مدى مدة الايجار او اساس منتظم اخر. ويتك تطبيق اساس منتظم اخر اذا كان ذلك الاساس اكثر تعبيرا عن نمط المنفعة كمستأجر.

القياس الأولى لأصل"حق الانتفاع"

تتكون تكلفة اصل "حق الانتفاع" من:

أ – مبلغ القياس الأولى لإلتزام عقد الايجار فى تاريخ التطبيق الأولى لعقود التأجير وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية ويتم خصم دفعات الايجار باستخدام معدل الفائدة الضمنى فى عقد الايجار اذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة.

واذا لم يكن فى الامكان تحديد ذلك المعدل فيجب ان يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الاضافى للمستاجر.

أى دفعات عقد ايجار تمت فى او قبل تاريخ بداية عقد الايجار ناقصا اى حوافز ايجار مستلمة.

ج- أى تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر

د- تقدير للتكاليف التى سيتكبدها المستأجر فى تفكيك وإزالة الأصل محل العقد واعادة الموقع الذى يوجد فيه الاصل الى الحالة الاصلية او اعادة الاصل نفيه الى الحالة المطلوبة وفقا لأحكام وشروط عقد الايجار مالم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لانتاج المخزون ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء فى تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الاصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الايجار يتم قياس اصل "حق الانتفاع" يتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس اصل "حق الانتفاع" بالتكلفة

مطروحا" منها أى مجمع استهلاك وأى مجمع خسائر هبوط فى القيمة

ومعادلة بأى اعادة قياس لالتزام عقد الايجار

القياس الاولى لالتزام عقد الايجار

بعد تاريخ بداية عقد الايجار قياس التزام عقد الايجار الحالية بالقيمة بدفعات الايجار غير المدفوعة فى ذلك التاريخ ويتم خصم دفعات الايجار باستخدام معدل الفائدة الضمنى فى عقد الايجار اذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة واذا لم يكن فى الامكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الاضافى للشركة كمستأجر

القياس اللاحق لالتزام عقد الايجار

بعد تاريخ بداية عقد الايجار يتم مايلى:-

زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة عقد الايجار

تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الايجار

اعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس اى اعادة تقييم او تعديلات لعقد الايجار او ليعكس دفعات الايجار الثابتة فى جوهرها المعدلة.

يتم عرض اصل حق الانتفاع والتزامات عقود الاستئجار فى قائمة المركز المالى بشكل منفصل عن الاصول والالتزامات الاخرى.

تتضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الاصل والمؤجر والتأمين عليه ولا ينطوى عقد الايجار على ايه ترتيبات لنقل الملكية فى نهاية فترة الايجار.

وبالنسبة للعقد الذى ينطوى على مكون ايجارى مع مكون ايجارى أو غير إيجارى واحد أو أكثر (ان وجد) فإنه يتم تخصيص العوض فى العقد لكل مكون ايجارى على اساس السعر التناسبى المستقل للمكون الايجارى والسعر المستقل الاجمالى للمكونات غير الايجارية موسيلة عملية وفى نطاق ما يسمح به المعيار يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الايجارية عن المكونات الايجارية ومن ثم المحاسبة عن كل مكون ايجارى وأى مكونات غير ايجارية مصاحبة بإعتبارها مكونا إيجارياً واحداً.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوفى تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصرية رقم 48 المحاسب عنه بإعتباره عملية بيع للأصل

يجب على البائع المستأجر الإستمرار فى الاعتراف بالأصل المحول ويجب عليها الاعتراف بالتزام مالى يساوى متحصلات التحويل ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالى بتطبيق معيار المحاسبة المصرية رقم 47

17-3 الاضمحلال

اضمحلال قيمة الأصول المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد اضمحل. ويعتبر أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد اضمحل إذا فقط كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال القيمة نتج عن حدوث حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولى بالأصل وأثر ذلك على التدفقات النقدية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.

اضمحلال قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل قد اضمحل. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل أو وحدة مولدة للنقد عن قيمته الاستردادية فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الاستردادية. وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل.

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة والتي تم الاعتراف بها سابقاً فقط إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات آخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون رد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال محدود بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للأصل القيمة الاستردادية له أو تتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

18-3 قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي من شأن الشركة أن تتلقاه مقابل بيع الأصل أو المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس ويستند القياس بالقيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الالتزام ستحدث في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام أو السوق الذي سيعود بأكبر فائدة على الأصل أو الالتزام.

وتقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، وذلك بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

ويضع القياس بالقيمة العادلة للأصل غير المالي في الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصادية عن طريق استخدام الأصل بأقصى درجة مقبولة أو عن طريق بيعة إلى مشارك آخر بالسوق من شأنه استخدام الأصل بأقصى طاقة له.

بالنسبة للأصول المتداولة في سوق نشط يجرى تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار الشراء السوقية المعلنة. وتقدر القيمة العادلة للبنود ذات الفوائد استنادا إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر.

أما بالنسبة للأصول غير المدرجة، فتحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية لأصل مشابه أو بالاستناد إلى التدفقات المخصومة المتوقعة تستخدم الشركة أساليب التقويم الملائمة في ظل الظروف المحيطة والتي تتوفر بشأنها

بيانات كافية من أجل قياس القيمة العادلة، ومن ثم تعظم استخدام المعطيات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها إلى الحد الأدنى.

وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات التي يجرى الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر، تحدد المنشأة إذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف الائتماني في نهاية فترة إعداد التقرير.

ولأغراض إفصاحات القيمة العادلة وضعت الشركة فئات للأصول والالتزامات استنادا إلى طبيعتها، وخصائصها والمخاطر المرتبطة بكل منها والمستوى التي تصنف به في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

19-3 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

السياسات المحاسبية المطبقة في هذه الفترة هي تلك المطبقة في العام السابق، فيما عدا التغييرات التي نتجت عن تطبيق لمعايير المصرية الجديدة الصادرة خلال عام 2015 والتي تم العمل بها.

معيار المحاسبة المصري رقم (13) اثار التغيرات في اسعار سعر صرف العملات الاجنبية.

ملخص لاهم التعديلات

في 7 فبراير 2017 صدر قرار وزير الاستثمار بإتاحة معالجات محاسبيه استثنائية اختياريه خاصه بالشركات التي يكون عمله (عمله القيد) لديها هو الجنيه المصري فقط على القوائم المالية للسنه المالية او جزء منها التي تبدأ قبل تاريخ تحرير سعر الصرف "30 نوفمبر 2017" وتنتهي في او بعد هذا التاريخ.

الخيار الاول: الاصول الممولة بالتزامات قائمه بالعملة الأجنبية

يمكن للشركات التي قامت قبل تاريخ تحرير سعر الصرف باقتناء اصول ثابته و/أو استثمارات عقاريه و/أو اصول تنقيب و/أو اصول غير ملموسه (بخلاف الشهرة) ممولة بالتزامات بعملات اجنبيه ان تقوم بالاعتراف ضمن تكلفه تلك الاصول في تاريخ تحرير سعر الصرف بفروق العملة الناتجة عن اعاده ترجمه رصيد الالتزام القائم المتعلق بها في تاريخ سعر الصرف وعن الجزء المسدد من هذا الالتزام خلال نفس الفترة.

الخيار الثاني: الاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الاخر بفروق العملة الناتجة عن ارصده البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في تاريخ سعر الصرف

يمكن للشركات التي تأثر نتائج اعمالها بصافي ارباح او خسائر فروق عمله نتيجة تحرير سعر صرف العملات الأجنبية ان تقوم بالاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الاخر بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن اعاده ترجمه ارصده البنود الطبيعية النقدية في تاريخ تحرير سعر الصرف باستخدام سعر يمثل متوسط اسعار الاقفال الرسمية لبيع العملات الأجنبية المعلنة من البنك المركزي المصري بين تاريخ تحريرسعرالصرف"3نوفمبر 2016" وحتى "10 نوفمبر 2016" (مقارنه لصرف العملة الأجنبية في اليوم السابق لتاريخ تحرير سعر الصرف)

الخيارالثالث: نموذج التكلفه المعدله

يمكن للشركه تطبيق نموذج التكلفه المعد له على فئها واكثرمن فئات تبويب الاصول المؤهله للتعديل وهي الاصول الثابته (فيماعدا الاراضى والمبانى وكذلك الاصول المؤجره للغير بنظام التأجير التمويلى والمثبتة فى دفاتر المؤجر طبقا لمعيار المحاسبه المصرى رقم (20) "القواعد والمعايير المحاسبيه المتعلقه بعمليات التأجير التمويلى) والاصول غير الملموسه (فيماعدا الشهره) واصول التنقيب والتقييم.

معيار المحاسبة المصرى المعدل (1) عرض القوائم المالية:

يتطلب من المنشأه أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التى تم الإعتراف بها خلال الفترة فى قائمتين منفصلين أحداهما تعرض مكونات الأرباح أو الخسائر (قائمة دخل) والثانية تبدأ بالأرباح أو الخسائر وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل) كما يتطلب إضافة قائمة إلى قائمة المركز المالى تتضمن الأرصدة فى بداية أول فترة مقارنة معروضة فى حالة تأثرها نتيجة تطبيق المنشأة لسياسة محاسبية بأثر رجعى أو تعديل بأثر رجعى أو إعادة تبويب. لا يتطلب المعيار المعدل عرض رأس المال العامل.

20-3 معايير المحاسبة الجديدة والمعدلة

قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ 18 مارس 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة .

قررت الهيئة العامة للرقابة المالية في بيانها الصادر بتاريخ 12 أبريل 2020 تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار الوزاري رقم 69 لسنة 2019 على القوائم المالية الدورية (الربع سنوية) التي ستصدر خلال عام 2020 على أن تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وادراج الأثر المجمع بالكامل بنهاية العام، مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي في قوائمها الدورية خلال عام 2020 عن هذه الحقيقة وأثارها المحاسبية إن وجدت وبتاريخ 17 سبتمبر 2020 صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء رقم 1871 لسنة 2020 يتضمن استبدال عبارة 1 يناير 2020 بعبارة 1 يناير 2021 فيما وردت بمعايير المحاسبة المصرية رقم (47) (48) (49) .

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد رقم (47) "الأدوات المالية"	يحدد هذا المعيار قواعد الإعتراف والقياس للأصول والإلتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع الأصول والإلتزامات غير المالية وقياسها. وهو بديلاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 26 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، والذي يتم تطبيقه حتى 31 ديسمبر 2020. يجمع المعيار الجديد جميع الجوانب الثلاثة للمحاسبة عن الأدوات المالية: التصنيف والقياس، الإضمحلال، والمحاسبة التغطية. باستثناء محاسبة التغطية، مطلوب تطبيق المعيار الجديد بأثر رجعي ولكن تقديم معلومات مقارنة ليست إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التغطية، يتم تطبيق المتطلبات بشكل مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحدودة. وتخطط الشركة لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب ولن تقوم بإعادة عرض للمعلومات المقارنة. **(أ) التبويب والقياس:** بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (47) يتم قياس أدوات الدين لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو التكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ويعتمد التبويب على معيارين: نموذج أعمال الشركة لإدارة الأصول، وما إذا كانت "التدفقات النقدية التعاقدية" تمثل "مدفوعات أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق فقط". ليس من المتوقع أن يكون لمتطلبات التصنيف والقياس في معيار المحاسبة الدولي رقم 47 تأثير كبير على الشركة. **(ب) انخفاض القيمة:** يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (47) من الشركة تسجيل خسائر إئتمانية متوقعة على جميع أدوات الدين والقروض وحسابات العملاء، إما على أساس 12 شهرًا أو مدى الحياة. سيؤدي تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) إلى تغيير جذري في حساب الشركة لخسائر الإضمحلال في قيمة الأصول المالية عن طريق إستبدال نهج الخسارة المتكبدة في معيار المحاسبة المصري رقم (26) بنهج الخسارة الائتمانية المتوقعة. ويتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (47) من الشركة الاعتراف بمخصصات الخسارة الإئتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وأصول العقود. ستقوم الشركة بتطبيق النهج المبسط وتسجيل الخسائر المتوقعة على مدى الحياة على جميع حسابات العملاء.	تقوم الادارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار	يسري المعيار رقم (47) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (1) و(25) و(26) و(40) المعدلين 2019 معا في نفس التاريخ.

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	(ج) محاسبة التغطية: وفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم (26)، كانت جميع الأرباح والخسائر الناتجة عن علاقات تغطية مخاطر التدفقات النقدية مؤهلة لإعادة التبويب لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر. ولكن بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (47)، يجب إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن تغطية مخاطر التدفقات النقدية لعمليات الشراء المتوقعة للأصول غير المالية في القيم الدفترية الأولية للأصول غير المالية. ينطبق هذا التغيير فقط مستقبلياً من تاريخ التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة المصري رقم (47) وليس له أي تأثير على عرض الأرقام المقارنة. ومع ذلك ، فإن الشركة ليس لديها أي علاقات تغطية مخاطر موجودة **(د) محاسبة التغطية:** بالإضافة إلى التعديلات المذكورة أعلاه، عند إعتماد معيار المحاسبة المصري رقم (47)، سيتم تعديل البنود الأخرى من القوائم المالية مثل الضرائب المؤجلة حسب الضرورة.		
معاير محاسبة مصري جديد رقم (48) "الايراد من العقود مع العملاء"	قدم معيار المحاسبة المصري رقم (48) نموذجًا من خمس خطوات لحساب الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع العملاء. بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (48)، يتم إثبات الإيرادات بمبلغ يعكس المقابل المادي الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات إلى العميل. سيحل معيار الإيرادات الجديد محل جميع متطلبات الإعتراف بالإيرادات الحالية بموجب معايير المحاسبة المصرية. وهو يتطلب إما تطبيق بأثر رجعي كامل أو تطبيق بأثر رجعي معدل للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021، ويسمح بالتطبيق المبكر. وتخطط الشركة لتطبيق المعيار الجديد في التاريخ الإلزامي المطلوب باستخدام تطبيق بأثر رجعي معدّل.	نظرا لطبيعة أنشطة الشركة بالاضافة الى السياسات المحاسبية الحالية للشركة لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (48) تأثير جوهرى على الاعتراف بالايراد من قبل الشركة .	يسري المعيار رقم (48) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021، ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيار محاسبة مصري جديد (49) "عقود التأجير"	يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (49) مبادئ الاعتراف بالإيجارات وقياسها وعرضها والإفصاح عنها، ويتطلب من المستأجرين حساب جميع عقود الإيجار وفقًا لنموذج موحد في قائمة المركز المالي، بدلاً من متطلبات المعايير المحاسبية المصرية الحالية التي تعالج عقود الإيجار على أنها عقود تنفيذ مع تسجيل قسط إيجار ثابت في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتضمن المعيار إعفاء للمستأجرين من الإعتراف بعقود إيجار الأصول "منخفضة القيمة" (مثل أجهزة الكمبيوتر الشخصية) وعقود الإيجار قصيرة الأجل (مثل عقود الإيجار لمدة 12 شهرًا أو أقل). وفي تاريخ بدء عقد الإيجار، سيتعرف المستأجر بالإلتزام بدفع مدفوعات الإيجار (أي إلتزام الإيجار) وأصل يمثل الحق في إستخدام الأصل خلال مدة التأجير (أي حق إستخدام أصل). سيُطلب من المستأجرين الإقرار بشكل منفصل بتكاليف الفوائد على إلتزامات الإيجار ومصروف الإهلاك على حق إستخدام الأصل.	نظرا لطبيعة أنشطة الشركة بالاضافة الى السياسات المحاسبية الحالية للشركة لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (49) تأثير جوهرى على الاعتراف المحاسبى .	يسري المعيار رقم (49) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير 2021 "بإستثناء عقود التأجير الخاضعة لقانون التأجير التمويلي رقم 95 لعام 1995 والقانون رقم 176 لعام 2018 الذي ينطبق عليه من بداية فترة التقارير السنوية التي تم إلغاء القانون 95 لعام 1995 ".

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2021

- بناءا على قرار الهيئة العامة للرقابة المالية الصادر بتاريخ 9 مايو 2021 بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبى لتطبيق معيار (47) الادوات المالية بالقوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ القوائم المالية فى نهاية عام 2021 .

(4-1) الاصول الثابتة

31 ديسمبر 2020	اراضي	أثاث وديكورات	حاسبات آلية	اجهزة وآلات وادوات	وسائل نقل وانتقال	الإجمالي
التكلفة	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
في 1 يناير 2020	5,670,000	446,006	598,298	566,828	4,529,081	11,810,213
الإضافات خلال العام	-	-	-	-	-	-
التكلفة في 31 ديسمبر 2020	**5,670,000**	**446,006**	**598,298**	**566,828**	**4,529,081**	**11,810,213**
مجمع الإهلاك						
في 1 يناير 2020	-	316,510	337,209	554,151	3,425,914	4,633,784
اهلاك العام	-	74,567	74,604	10,304	597,584	757,059
مجمع الاهلاك في 31 ديسمبر 2020	**-**	**391,077**	**411,813**	**564,455**	**4,023,498**	**5,390,843**
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر2020	**5,670,000**	**54,929**	**186,485**	**2,373**	**505,583**	**6,419,370**

30 سبتمبر 2021	اراضي	أثاث وديكورات	حاسبات آلية	اجهزة وآلات وادوات	وسائل نقل وانتقال	الإجمالي
التكلفة	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
في 1 يناير 2021	5,670,000	446,006	598,298	566,828	4,529,081	11,810,213
الإضافات خلال الفترة	-	-	-	-	-	-
التكلفة في 30 سبتمبر 2021	**5,670,000**	**446,006**	**598,298**	**566,828**	**4,529,081**	**11,810,213**
مجمع الإهلاك						
في 1 يناير 2021	-	391,077	411,813	564,455	4,023,498	5,390,843
اهلاك الفترة	-	32,637	53,995	2,053	353,153	441,838
مجمع الاهلاك في 30 سبتمبر 2021	**-**	**423,714**	**465,808**	**566,508**	**4,376,651**	**5,832,681**
صافي القيمة الدفترية في 30 سبتمبر 2021	**5,670,000**	**22,292**	**132,490**	**320**	**152,430**	**5,977,532**

* يتضمن مبلغ الاهلاك قيمة 441,838 جنيه مصري يمثل الجزء المحقق لاستخدام الشركة للأصول المعاد تقييمها طبقا معيار المحاسبة المصري رقم (13) ويتم تحويل ذلك الجزء من ناتج تعديل تكلفة الاصول في جانب حقوق الملكية الى حساب الارباح والخسائر المرحلة.
* بلغت تكلفة الاصول المهلكة دفتريا حتى تاريخ اعداد القوائم المالية في 30 سبتمبر 2021 مبلغ 1,980,093 جنيه مصري.

اهلاكات الفترة موزعة كالتالي	30 سبتمبر 2021 جنيه مصري	30 سبتمبر 2020 جنيه مصري
المحمل على المصروفات العمومية والادارية	441,838	604,338
	441,838	**604,338**

(4-2) مشروعات تحت التنفيذ

	30 سبتمبر 2021 جنيه مصري	31 ديسمبر 2020 جنيه مصري
الرصيد أول الفترة	2,249,857	2,249,857
الاضافات خلال الفترة	1,630,080	-
	3,879,937	**2,249,857**

5 -استثمارات في شركات تابعة

يتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة باستخدام طريقة التكلفة حيث يتم إثبات الاستثمارات في شركات تابعة بتكلفة الاقتناء مخصوما منها الاضمحلال في القيمة، ويتم تقدير الاضمحلال لكل بند على حده ويتم اثباته في قائمة الدخل.

	نسبة المساهمة	30 سبتمبر 2021 جنيه مصري	31 ديسمبر 2020 جنيه مصري
1- شركة ام بي للصناعة (ذ. م. م)*	%90	14,400,000	14,400,000
2- شركة بيتا الكتريك للصناعات (ش. م. م)	%90	4,410,000	4,410,000
3- شركة ام بي للأنظمة الكهربائية (ذ. م. م)**	%99	4,950,000	4,950,000
4- شركة چا آي تي للخدمات اللوجستية (ذ. م. م)	%99	4,950,000	4,950,000
5- شركة بى اى الكتريك الصناعية (شركة مساهمة تركيا)	%80	215,600	215,600
6- شركة ام بي للاستثمارات الصناعية (ش.م.م)	%59.99	149,975	149,975
		29,075,575	**29,075,575**

* بناء على قرار الجمعية العامة العادية لشركة إم بي للصناعة التابعة لشركة إم بي للهندسة والمنعقدة بتاريخ 9 مارس 2019 تمت الموافقة على مقترح توزيع الارباح المقدم من مدير عام الشركة والمستخدم في زيادة راس مال الشركة بمبلغ 8,500,000 جنية ناتج من الاحتياطي القانوني وتوزيعات الارباح وفقا لنسب المشاركة في رأس المال بلغ نصيب شركة ام بي للهندسة من التوزيعات مبلغ 7,650,000 جنية مصري طبقا لنسبة الاستثمار في شركة ام بي للصناعة البالغة 90% من رأس المال وتم التأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال بتاريخ 19 نوفمبر 2019 بناء على موافقة قطاع الاداء الاقتصادي بالهيئة العامة للاستثمار بتاريخ 2 نوفمبر 2019 وفيما يلي بيان الحصص في رأس المال

	الحصص قبل زيادة رأس المال	الحصص بعد زيادة رأس المال	الزيادة في حصص رأس المال
عدد الحصص	144,000	220,500	76,500
قيمة الحصة بالجنية	100	100	100
إجمالي قيمة الحصص	**14,400,000**	**22,050,000**	**7,650,000**

تم اعتبار تلك التوزيعات حصص مجانية في زيادة رأس المال بشركة إم بي للصناعة التابعة لشركة إم بي للهندسة وليس له أي تأثير على تكلفة الاستثمارات بالشركات التابعة وتم الاكتفاء بالإيضاح عن زيادة عدد الحصص في رأس المال دون الزيادة في تكلفة الاستمارات لتساوي رأس المال في الشركة التابعة.

**بناء على قرار الجمعية العامة العادية لشركة ام بي للأنظمة الكهربائية التابعة لشركة ام بي للهندسة والمنعقدة بتاريخ 9 مارس 2019 تمت الموافقة على مقترح توزيع الارباح المقدم من مدير عام الشركة والمستخدم في زيادة راس مال الشركة بمبلغ 4,500,000 جنية ناتج من الاحتياطي القانوني وتوزيعات الارباح وفقا لنسب المشاركة في رأس المال بلغ نصيب شركة إم بي للهندسة من التوزيعات مبلغ 4,455,000 جنية مصري طبقا لنسبة الاستثمار في شركة ام بي للصناعة البالغة 99% من رأس المال وتم التأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال بتاريخ 19 نوفمبر 2019 بناء على موافقة قطاع الاداء الاقتصادي بالهيئة العامة للاستثمار بتاريخ 2 نوفمبر 2019 وفيما يلي بيان الحصص في رأس المال

	الحصص قبل زيادة رأس المال	الحصص بعد زيادة رأس المال	الزيادة في حصص رأس المال
عدد الحصص	49,500	94,050	44,550
قيمة الحصة بالجنية	100	100	100
إجمالي قيمة الحصص	**4,950,000**	**9,405,000**	**4,455,000**

تم اعتبار تلك التوزيعات حصص مجانية في زيادة رأس المال بشركة إم بي للأنظمة الكهربائية التابعة لشركة إم بي للهندسة وليس له أي تأثير على تكلفة الاستثمارات بالشركات التابعة وتم الاكتفاء بالإيضاح عن زيادة عدد الحصص في رأس المال دون الزيادة في تكلفة الاستثمارات لتساوي رأس المال في الشركة التابعة.

6-عملاء واوراق قبض

	30 سبتمبر 2021	31 ديسمبر 2020
	جنيه مصري	جنيه مصري
عملاء وأوراق قبض	-	156,217
	-	**156,217**
اضمحلال في العملاء	-	(143,096)
	-	**13,121**

7 -المصروفات المدفوعة مقدماً والأرصدة المدينة الأخرى

	30 سبتمبر 2021	31 ديسمبر 2020
	جنيه مصري	جنيه مصري
مصروفات مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى	70,134	41,728
تأمينات لدى الغير	3,000	-
غطاء خطابات ضمان	35,012	35,012
عهد وسلف العاملين	474,770	147,527
ارصدة مدينة اخرى**	108,600	-
مصلحة الضرائب**	128,000	21,776
	819,516	**246,043**

**مصلحة الضرائب

مصلحة الضرائب القيمة المضافة	-	16,376
مصلحة الضرائب خصم من المنبع	128,000	5,400
	128,000	**21,776**

جميع المصروفات المقدمة والارصدة المدينة تستحق خلال اثنا عشر شهراً من تاريخ القوائم المالية.

8 – أطراف ذات علاقة

تتمثل تلك المعاملات فى المعاملات التجارية والمصاريف المحملة وأتعاب الإدارة وفى المبالغ المسددة (تمويلات نقدية للموردين والمقاولين) من شركة إم بى للهندسة ش.م.م نيابة عن شركة إم بى للصناعة ش.ذ.م.م وشركة بيتا الكتريك للصناعات ش.م.م وشركة إم بى للأنظمة الكهربائية ش.ذ.م.م وشركة چا اى تى للخدمات اللوجستية ش.ذ.م.م وشركة بى أى الكتريك الصناعية (شركة مساهمة تركيا), مما نتج عنها الأرصدة التالية :-

(1-8) مستحق من أطراف ذات علاقة

	30 سبتمبر 2021	31 ديسمبر 2020
	جنيه مصري	جنيه مصري
بيتا الكتريك للصناعات (ش.م.م)	6,746,774	8,639,466
چا اى تى للخدمات اللوجستية (ش.ذ.م.م)	211,790	-
بى اى الكتريك الصناعية (ش. م. تركيا)	60,673	57,166
	7,019,237	**8,696,632**

(2-8) مستحق الى أطراف ذات علاقة

	30 سبتمبر 2021	31 ديسمبر 2020
	جنيه مصري	جنيه مصري
شركة ام بى للصناعة (ش.ذ.م.م)	8,674,670	11,272,062
ام بي للانظمه الكهربائيه (ش.ذ.م.م)	1,969,387	-
	10,644,057	**11,272,062**

9-النقدية وما في حكمها

	30 سبتمبر 2021	31 ديسمبر 2020
	جنيه مصري	جنيه مصري
أ -جنيه مصري		
نقدية بالخزينة	66,440	60,477
حسابات جارية بالبنوك	24,839	37,657
	91,279	**98,134**
ب -عملات أجنبية		
نقدية بالخزينة	-	8,298
حسابات جارية بالبنوك	18,192	22,407
	18,192	**30,705**
	109,471	**128,839**

يتم احتساب الفائدة على النقدية بالبنوك بناء على سعر الفائدة السائد على الايداع. يتم ربط الودائع على فترات قصيرة الاجل لفترات متفاوتة تتراوح بين يوم وثلاثة أشهر بناء على احتياجات الشركة للنقدية.

10-رأس المال

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع 10,000,000 جنيه مصري موزع على 20,000,000 سهم بقيمه اسميه 0.5 جنيه مصري.
تم زيادة رأس المال خلال عام 2016 على مرحلتين: -

المرحلة الاولى:
تم زيادة رأس المال بقيمة 1,000,000 جنية وتم التأشير في السجل التجاري بتلك الزيادة بتاريخ 19 / 5/ 2016 حيث بلغت قيمة رأسمال الشركة المدفوع الي 11,000,000 جنيه مصري موزعا على عدد الاسهم 22,000,000 سهم القيمة الاسمية للسهم 0.5 جنيه مصري.

المرحلة الثانية:
بناء على قرار الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة بتاريخ 8 ديسمبر 2016 تم زيادة رأس المال بقيمة 22,000,000 جنية وتم التأشير في السجل التجاري بتلك الزيادة بتاريخ 2016/12/4 حيث بلغت قيمة رأسمال الشركة المدفوع الي 33,000,000 جنيه مصري موزعاً على عدد أسهم 66,000,000 سهم القيمة الإسمية للسهم 0.5 جنيه مصري.
وتم تمويل زيادة رأس المال من الاحتياطي القانوني بقيمة 5,500,000 جنية والاحتياطي الخاص بقيمة 4,149,550 جنية (الناتج من المرحلة الاولى لزيادة رأس المال) والارباح المرحلة بقيمة 12,350,450 جنية.

11-موردون واوراق دفع

	30 سبتمبر 2021 جنيه مصري	31 ديسمبر 2020 جنيه مصري
الموردين	105,448	-
أوراق دفع	173,918	173,919
	279,366	**173,919**

لا توجد فوائد مستحقة على ارصدة الموردين واوراق الدفع المستحقة

12 – مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى

	30 سبتمبر 2021 جنيه مصري	31 ديسمبر 2020 جنيه مصري
المصروفات المستحقة	68,851	42,171
مصلحه الضرائب**	184,400	85,247
	253,251	**127,418**

مصلحه الضرائب**

مصلحة الضرائب القيمة المضافة	378	-
مصلحة الضرائب خصم والتحصيل تحت حساب الضريبة	14,712	575
مصلحة الضرائب على مرتبات العاملين	169,310	84,672
	184,400	**85,247**

13 -ضريبة الدخل

	30 سبتمبر 2021 جنيه مصري	30 سبتمبر 2020 جنيه مصري
صافي ارباح (خسائر) الفترة	72,421	61,849
يضاف :-		
الاهلاك المحاسبى	441,838	604,338
ضرائب الدخل والضريبة المؤجلة	499,097	17,855
تكاليف غير واجبة الخصم	10,292	-
يخصم :-		
الاهلاك الضريبى	140,538	222,198
صافى الربح الضريبى	883,110	461,844
يخصم :-		
خسائر ضريبية مرحلة	-	-
الوعاء الخاضع	883,110	461,844
سعر الضريبة	%22.5	%22.5
العبء الحالي لضريبة الدخل	**(198,700)**	**(103,915)**

14 – الضريبة المؤجلة

قائمة الدخل	30 سبتمبر 2021 جنيه مصري	30 سبتمبر 2020 جنيه مصري
متعلقة بإهلاك الاصول الثابتة	300,397	(85,960)
	300,397	**(85,960)**

15-الضريبة المؤجلة

الميزانية	30 سبتمبر 2021 جنيه مصري	31 ديسمبر 2020 جنيه مصري
الفروق الضريبية بين القيمة الدفترية للاصول الثابتة والاساس الضريبى لتلك الاصول الثابتة	67,831	368,228
اجمالى الاصول الضريبية المؤجلة	**67,831**	**368,228**

16 – مصروفات عمومية وادارية	الفترة من 1 يناير 2021 حتى 30سبتمبر 2021 جنيه مصري	الفترة من 1 يناير 2020 الى 30 سبتمبر 2020 جنيه مصري	الفترة من 1 يوليو 2021 الى 30 سبتمبر 2021 جنيه مصري	الفترة من 1 يوليو 2020 الى 30 سبتمبر 2020 جنيه مصري
مرتبات ومزايا عاملين	2,526,350	869,675	969,479	222,625
بدلات أعضاء مجلس الادارة	22,000	-	-	-
تأمين وايجارات واستخدامات	154,071	107,763	45,071	35,921
مصاريف ادارية أخرى	370,078	190,201	260,385	60,570
اهلاكات	441,838	604,338	146,065	269,494
مصروفات مشتركة*	-	(1,666,027)	-	(578,086)
	3,514,337	**105,950**	**1,421,000**	**10,524**

17 -ايرادات اخرى

تتمثل الايرادات الاخرى في اتعاب الادارة من الشركات التابعة

18 - نصيب السهم في الارباح

	الفترة من 1 يناير 2021 الى 30 سبتمبر 2021 جنيه مصري	الفترة من 1 يناير 2020 الى 30 سبتمبر 2020 جنيه مصري	الفترة من 1 يوليو 2021 الى 30 سبتمبر 2021 جنيه مصري	الفترة من 1 يوليو 2020 الى 30 سبتمبر 2020 جنيه مصري
صافي ارباح (خسائر) الفترة	72,421	61,849	10,559	25,988
نصيب العاملين من الارباح	(7,242)	(6,185)	(1,056)	(2,599)
الارباح (الخسائر) المتاحة للتوزيع	**65,179**	**55,664**	**9,503**	**23,389**
المتوسط المرجح لعدد الاسهم	66,000,000	66,000,000	66,000,000	66,000,000
العائد على السهم	**0.0010**	**0.0008**	**0.0001**	**0.00035**

19 – المسئوليات العرضية والالتزامات المحتملة

بلغ رصيد خطابات الضمان الصادرة بناء على طلب الشركة من البنوك لصالح الغير مبلغ 226,040 جنية مصري مغطاة بمبلغ 35,012 جنيه مصري.

بسبب طبيعة تقدير الالتزامات الضريبية في مصر فان الناتج النهائي لهذا التقدير من جانب مصلحة الضرائب قد لا يكون واقعيا لذا قد يوجد التزامات اضافية محتملة نتيجة الفحص الضريبي وتقدير مصلحة الضرائب للضرائب المستحقة على الشركة.

20 -القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية النقدية وما في حكمها والعملاء والمصروفات المدفوعة مقدما والمستحق من أطراف ذات علاقة والأرصدة المدينة الأخرى، كما تتضمن الالتزامات المالية بعض الدائنون والمستحق لأطراف ذات علاقة والأرصدة الدائنة الأخرى.

ويتضمن الإيضاح رقم (2) أهم السياسات المالية من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لا تختلف عن قيمتها الأسمية.

21 -إدارة المخاطر

أ- خطر سعر العائد

أن مخاطر سعر العائد هي مخاطر القيمة العادلة الناشئة عن التدفق النقدي المستقبلي للأدوات المالية والتي سوف تتذبذب نتيجة للتغيرات في سعر السوق، تتعرض الشركة لمخاطر سعر العائد على معدلات الفائدة السائدة على الأصول والالتزامات وودائع البنوك.

تقوم الشركة بمراقبة تواريخ الاستحقاق للأصول والالتزامات مع سعر الفائدة المرتبط بها.

ب - مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق. ومن أمثلتها خطر سعر صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة وهي مخاطر من شأنها أن تؤثر على دخل الشركة. وتتضمن الأدوات المالية التي تتأثر بمخاطر السوق القروض ذات الفائدة والودائع. ويتمثل الهدف من إدارة مخاطر السوق في إدارة المخاطر والسيطرة عليها ضمن حدود مقبولة وفي نفس الوقت تحقيق عوائد مجزية. والشركة لا تحتفظ بأدوات مالية مشتقة ولا تصدرها.

مخاطر العملة الأجنبية تدار على أساس الحدود الموضوعة بمعرفة الإدارة والتقويم المستمر.

ج -خطر تقلبات العملات الأجنبية

مخاطر العملة الأجنبية هي مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية التي ستكون عرضة للتقلبات نتيجة للتغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية.

مخاطر العملة الأجنبية تدار على أساس الحدود الموضوعة بمعرفة الإدارة والتقويم المستمر.

د -مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى المخاطر الناشئة من خلال عدم وفاء أحد الأطراف المناظرة بالتزاماتها بموجب الأداة المالية أو عقود العملاء والتي تؤدى إلى الخسارة المالية والشركة معرضة لمخاطر الائتمان من خلال أرصدتها بالبنك وعملائها.

مخاطر الائتمان للحسابات البنكية

تقوم الشركة بتقليل مخاطر الائتمان بالتعامل مع بنوك ذات سمعة طيبة.

مخاطر الائتمان للعملاء

تقوم الشركة بتقليل مخاطر الائتمان بما يلي:

- وضع حد للائتمان لعملائنا
- تقييم الوضع الائتماني للعملاء بناء على معايير تقييم داخلية.
- مراقبة رصيد العملاء.

مخاطر الائتمان للأطراف ذات العلاقة

المستحق من أطراف ذات العلاقة

يرتبط المستحق من أطراف ذات علاقة بالمعاملات التي تنشأ ضمن سياق الأعمال الاعتيادية بحد أدنى من مخاطر الائتمان بحيث يكون أقصى مقدار تعرض لها يعادل القيمة الدفترية لهذه الأرصدة.

هـ -إدارة رأس المال

الغرض الرئيسي من إدارة رأس مال الشركة هو التأكد من وجود معدلات رأس مال جيدة لدعم النشاط وتعظيم منافع حاملي الأسهم.

تقوم الشركة بإدارة هيكل رأس مالها في ضوء التغيرات في شروط النشاط.

و -مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم تمكن الشركة في الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. وتكمن سياسة الشركة في ادارة السيولة المالية بشكل يضمن بقدر الامكان حيازتها بشكل دائم لقدر كافي من السيولة للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها وذلك تحت الظروف العادية والاستثنائية بدون تكبد خسائر غير مقبولة او المخاطرة بالإساءة لسمعة الشركة.

22 -الموقف الضريبي والتأميني للشركة

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية

- تحاسب الشركة أمام مأمورية ضرائب الشركات المساهمة برقم تسجيل 186/474/413 وتقوم بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المقررة قانوناً.
- جاري فحص الفترة من 2010 حتى 2014 .

ضرائب القيمة المضافة

- تحاسب الشركة أمام ضرائب القيمة المضافة بالدقي برقم تسجيل 186/474/413 وتقوم بتقديم الاقرار الضريبي في الميعاد المقرر قانونا
- تم فحص الشركة حتى عام 2018.

ضريبة المرتبات على العاملين

- تم فحص الشركة حتى عام 2011 وتم سداد الفروق .

ضريبة الدمغة

- تم فحص الشركة حتى 2010/12/31 وتم سداد فروق الفحص.

ثانياً : التأمينات الاجتماعيه

- تشترك الشركه عن العاملين بها في المكتب تأمينات الدقي وتقوم بسداد المستحق عليها بصفه منتظمه .

كذلك لا يوجد اي خلافات او نزاعات مع الجهات المذكوره اعلاه.

23 –احداث هامة

شهد النصف الثاني من مارس 2020 بداية تأثير انتشار فيروس كورونا بالأسواق المصرية وقد أعلنت الحكومة المصرية عن تدابير غير مسبوقة لمكافحة عدوى الفيروس وانتشاره ، وقد قامت مجموعة ام بي للهندسة بتكوين لجنة مخاطر لإدارة الازمة وتم تحديد أهداف هذه الفترة في المحافظة على فريق العمل وتأمينه من مخاطر فيروس كورونا وكذلك الاستمرار في العمليات بالشركة ، وبالفعل تم دراسة وتقييم جميع المخاطر واتخاذ سلسلة من الاجراءات لتحجيم المخاطر على فريق العمل ولضمان استمرار العمليات التشغيلية والتصنيعية والبيع والتحصيل في هذه الفترة . وليس هناك تأثير جوهري على وضع الشركة الاقتصادي حاليا.

ونظرا لعدم وضوح التأثيرات التي يمكن ان يترتب على تطور الوضع المرتبط بتأثير انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) في المستقبل فأنه لا يمكن التحديد بشكل دقيق لأثر هذه التطورات على نشاط الشركة.